مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 05 العدد 02– ديسمبر 2022

إتجاه تطور مساهمة البنوك الأجنبية في التنمية الاقتصادية للجزائر

دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال–الجزائر (SGA)

Evolution trend of Contribution of foreign banks to economic development in Algeria Société Générale-Algérie (SGA) Case Study

ط. د جعوان مصطفى[1*]، د. فالي نبيلة[2]

[1] مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة بجامعة العربي التبسي تبسة، mostefadj@yahoo.fr
طالب دكتوراه علوم بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف 1
[2] مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي
LPIEEM جامعة سطيف1، nabila.fali@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/09/01 تاريخ القبول: 2022/11/03

الملخص

أدى التوجه نحو اقتصاد السوق إلى إصلاحات اقتصادية هيكلية، تم ضمنها إصلاح النظام المصرفي بسن قانون النقد والقرض 90–10 الذي فتح مجال الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي، فدخلت العديد من البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الأجنبية في النظام المصرفي الجزائري.

ويسعى هذا البحث لإبراز الاتجاه العام لتطور مساهمات البنوك الأجنبية في تحريك عجلة التمنية الاقتصادية مستخدما معادلة خط الاتجاه العام والمنهج الوصفي التحليلي. وقد تم التوصل إلى أنه للبنوك الأجنبية دور ايجابي في تحريك التنمية على المدى البعيد بالنظر لميل خط الاتجاه العام الموجب وبالنظر لمؤشراتها الأخرى التي تتحسّن من عام لآخر. إلا أنه ينبغي توصيتها بالاحتياط من المخاطر القانونية ومخاطر الأوبئة التي تؤثر فجائيا على مردوديتها.

الكلمات المفاتيح: النظام المصرفي الجزائري، التنمية الاقتصادية، البنوك الأجنبية، بنك سوسييتي جنرال–الجزائر، تمويل التنمية.

تصنيف JEL : G21, F23, G24, G38

Abstract

The transition towards the market economy led to structural economic reforms, including the reform of the banking system, that was by the monetary and loan law 90-10, which allowed foreign investment in the banking system. So many banks and financial institutions settled into the Algerian banking system.

This research attempts to highlight the general trend of the expansion of the foreign banks contributions in moving the economic development using the general trend line equation and the descriptive and the analytical approach. It has been concluded that foreign banks have a positive role in driving development in the long term regarded to the positive slope of the general trend line and because of other positive indicators that are improving from year to year.

However, foreign banks should be recommended to pay attention against both legal and epidemic risks that suddenly affect their profitability.

Keywords: Algerian banking system, economic development, foreign banks, Société-Générale-Algérie bank, financing for development.

Jel Classification Codes: G21, F23, G24, G38

*لمؤلف المراسل.

مقدمة

سعيا منها لتحقيق التنمية الاقتصادية، قامت الجزائر منذ الثمانينيات بجملة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، من بينها إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي جعل النظام المصرفي الجزائري مسايرا لنظام اقتصاد السوق وفتح الباب أمام البنوك الأجنبية للاستثمار في الجزائر بهدف رفع مستوى جودة الخدمات المصرفية والمالية، والحصول على مصادر تمويل للاستثمارات المحلية من الأسواق المالية الدولية.

– **إشكالية البحث:** انطلاقا مما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي: **هل فعلا البنوك الأجنبية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

واندرج تحت التساؤل الرئيسي جملة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟ وما هي مؤشرات قياسها وعوامل تحقيقها؟
- ✓ ما هو دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية؟
- ✓ ما مدى مساهمة البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر وبالأخص سوسييتي جنرال الجزائر ؟

– **فرضيات البحث:** للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، تمّ اعتماد الفرضية التالية:

على اعتبار ما يقال عن الاستثمار الأجنبي أنه يأخذ أكثر مما يعطي فإن البنوك الأجنبية لا تساهم في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

– **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث بشكل رئيسي لمعرفة ما تقدمه البنوك الأجنبية للتنمية الاقتصادية الوطنية، وإعادة النظر فيما توصل إليه الباحثون في ذات الإشكالية بالحكم بشبه انعدام للدور التمويلي للبنوك الأجنبية في الجزائر، وهو حكم بمنظور ساكن، وعليه سيتم في هذا البحث الاعتماد على أداة إحصائية تتمثل في خط الاتجاه العام للحكم بمنظور ديناميكي.

– **أهمية البحث:** يستمد هذا البحث أهميته مما تمليه الظروف الاقتصادية الوطنية والعالمية المتمثلة أساسا في الانفتاح والتحرر الماليين وحاجة الدولة لزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر لجلب رؤوس أموال تدفع بعجلة التنمية للأمام. ومن نتائج ذلك صدور قانون النقد والقرض 90-10 مرحبا بدخول البنوك الأجنبية للعمل إلى جانب البنوك العمومية.

– **منهج البحث:** لدراسة هذا الموضوع تمّ اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات لدراستها وتحليلها بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه. وذلك بالاعتماد على

جملة من المراجع التي لها صلة وثيقة بالموضوع لتوخي الموضوعية العلمية. كما سيتم الاعتماد على أداة إحصائية تتمثل في خط الاتجاه العام للحكم بمنظور ديناميكي.

– **الدراسات السابقة:** قد تعددت الدراسات التي جعلت من البنوك الأجنبية والتنمية الاقتصادية أهم متغيراتها الدراسية، لكن جلها خصصت دراستها وأحكامها على فترات معينة دون النظر للاتجاه العام للتطور، وفي حدود إطلاع الباحثين فإنه من أهم وأقرب الدراسات السابقة لموضوع هذا البحث، يمكن ذكر:

– دراسة جمعون نوال سنة 2005 بعنوان دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، وهي أطروحة ماجستير بجامعة الجزائر، كان هدفها الرئيسي هو عرض أسلوب التمويل المصرفي لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح، وقد توصلت الباحثة لنتيجة بارزة وهي قصور البنوك على تمويل التنمية لأن الإصلاحات القانونية والهيكلية طالت الجهاز المصرفي وليس جوانبه التقنية والبشرية.

– دراسة بن ختو باهية شريفة، (2011)، (Les banques à capitaux étrangers : contribution à l'amélioration du financement de l'économie et des services bancaires en Algérie) البنوك ذات رأس مال أجنبي ومساهمتها في تحسين تمويل الاقتصاد والخدمات البنكية في الجزائر، وهي أطروحة ماجستير بجامعة وهران، كان الهدف منها يتمثل في تقييم دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتحسين الخدمات المصرفية بعد 13 سنة من الانفتاح، وقد استنتجت الباحثة أنه هناك تحسن في الدور التمويلي للبنوك الأجنبية إلى جانب تحسن وتنوع خدماتها.

– دراسة رايس عبد الحق، (2014)، "مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية: دراسة لعينة من البنوك الأجنبية"، وهي أطروحة دكتوراه ل.م.د، بجامعة بسكرة، كان هدفها الأساسي هو معرفة مدى مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر، وقد توصل الباحث إلى أن البنوك الأجنبية طورت السوق من حيث تنوّع الخدمات وتحسّن جودتها.

– دراسة مريم قشي، خليل طيار، (2018)، "إستراتيجية البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة سوسيتي جنرال، بنك الخليج وبنك العرب"، وهي مقال منشور في مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة التي تصدر عن جامعة تبسة، كان الهدف منها هو

معرفة دور البنوك الأجنبية في تنشيط الاقتصاد الوطني، وقد توصلا الباحثان إلى الحكم بأن دورها في تمويل التنمية مازال هامشيا رغم عددها.

– **خطة البحث:** للإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، سيتمّ تقسيم البحث إلى المحاور التالية: التنمية الاقتصادية ومتطلباتها؛ دور البنوك في التنمية الاقتصادية؛ دور سوسييتي جنرال– الجزائر في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2. التنمية الاقتصادية ومتطلباتها

وهنا يتم التطرق لماهية التنمية الاقتصادية، مؤشرات قياسها وعوامل تحقيقها.

1.2. ماهية التنمية الاقتصادية

يتناول هذا الفرع تعريف التنمية الاقتصادية، أهدافها واستراتيجياتها.

1.1.2. تعريف التنمية الاقتصادية

– العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي (القريشي، 2007، صفحة 1).

– عملية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم (عريقات، 1980، صفحة 26).

– الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية هي سنة، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد (العقاد، 1980، صفحة 82).

– الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط للتنسيق بين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة في وسط اجتماعي معين قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاقتصادية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية (بدران، 1995، صفحة 120).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها تحسن مستمر في الوضع الاقتصادي والذي يلحقه تحسن الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي لأفراد المجتمع.

2.1.2. أهداف التنمية الاقتصادية

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية للدول حسب ظروفها وأوضاعها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، ومن أهم أهدافها ما يلي (جمعون، 2005/2004، صفحة 35).

- زيادة الدخل القومي وعدالة توزيعه لتقليل التفاوت بين الدخول.
- توفير الحاجات الأساسية ورفع مستوى المعيشة.
- توفير الخدمات الاجتماعية مثل الصحة، التعليم والسكن وتوفير عنصر الحرية.
- القضاء على التبعية بكل أشكالها وبناء قاعدة صناعية متينة واستخدام التكنولوجيا المناسبة لتوسع في الهيكل الإنتاجي.

3.1.2. استراتيجيات التنمية الاقتصادية (قروف، 2015/2014، الصفحات 137-142)

تختلف استراتيجيات التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى، ومن أهم الاستراتيجيات ما يلي:

1.3.1.2. الاستراتيجيات المعتمدة على الصناعة

تتمثل أهم الاستراتيجيات التي تعتمد على الصناعة فيما يلي:

– **الدفعة القوية:** الإتجاه نحو التصنيع سواء عن طريق الاستثمار بإقامة مشاريع الصناعات الثقيلة داخل البلدان الفقيرة أو فتح الحدود أمام رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في البلدان الفقيرة.

– **النمو المتوازن:** وضع جميع القطاعات الاقتصادية على قدم المساواة ودفعها للتقدم معا لأنها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

– **النمو غير المتوازن:** دفع قطاع اقتصادي مفتاحي للتقدم لكي تتأثر القطاعات الأخرى فتتقدم واحدة تلو الأخرى.

– **إحلال الواردات:** الشروع في تصنيع السلع التي تستورد من الخارج والتي تسبب عجزا كبيرا في الميزان التجاري.

– **إنشاء صناعات للتصدير (تنمية الصادرات):** إنشاء صناعات معينة الهدف منها تصدير جزء أو كل منتجاتها نحو الخارج.

– **الجمع بين إحلال الواردات وتنمية الصادرات:** تصنيع السلع التي تستورد من الخارج وإنشاء صناعات تهدف لتصدير جزء أو كل منتجاتها نحو الخارج.

2.3.1.2. الإستراتيجية المعتمدة على الزراعة

الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي بالاعتماد على مزارعين ماهرين ومحترفين ومهندسين في الزراعة وبإعطاء الأولوية للعلم في المجال الزراعي وللآلات والتكنولوجيا الزراعية على العمل اليدوي التقليدي.

3.3.1.2. الإستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري

للعنصر البشري أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن التنمية الاقتصادية لا تتحقق بكثرة الثروات الطبيعية فقط بل تستلزم كذلك العنصر البشري الذي لديه رصيد معرفي وعلمي كبير، ولهذا فإن الثروة العلمية البشرية تعد من أغلى الثروات في العالم، (رجراج، 2013، صفحة 142). ومن ثم فإن التنمية الحقيقية، تنطلق من الاستثمار في الموارد البشرية كمصدر حيوي وهام استثمارا عقلانيا بالتركيز على العناصر التالية (بوضياف، 2016، صفحة 6):

- تحديث أنظمة التعليم والتكوين المعتمدة في إعداد قوة العمل وتطوير آليات تخطيطها.
- تطوير آليات الاختيار والتعيين وخلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية.
- إعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات إضافة إلى الكفاءات.

2.2. مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

والشكل الآتي يبرز أهمها:

شكل رقم (1): مؤشرات قياس التنمية

مؤشرات ذات طابع اجتماعي	مؤشرات ذات طابع تكنولوجي
* معدل البطالة ومستوى الفقر البشري. * التعليم والمستوى المعيشي. * معدل النمو السكاني والنسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية.	* خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة. * المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة. * الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة. * مستخدمو الانترنت لكل 100 نسمة.

مؤشرات ذات طابع اقتصادي
* الناتج الداخلي الخام
* نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج الداخلي الإجمالي
* مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: (بقة و العايب، 2008، الصفحات 103-104) بتصرف الباحثين.

3.2. متطلبات التنمية الاقتصادية

من أبرزها ما يلي (خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، 2006، الصفحات 184-203):

1.3.2. رأس المال

يكتسب عنصر رأس المال دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية ، ويمكن الحصول على رأس المال الموجه لتحريك عجلة التنمية من خلال المدخرات التي تم إيداعها في النظام المالي المتكون من المؤسسات المالية والجهاز المصرفي والسوق المالية ليتم استثمارها في مشاريع إنتاجية مختلفة وهو ما يزيد في معدل النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية للأفراد.

2.3.2. الموارد الطبيعية

تتمثل الموارد الطبيعية في كل ما تزخر به الطبيعة من مواد ذات قيمة اقتصادية وتتوفر بكمية محدودة سواء كان ذلك في باطن الأرض أو فوقها ويمكن أن تحقق منافع اقتصادية عند استخراجها أو عند تحويلها أو بيعها مثل البترول، المعادن والمياه...

3.3.2. الموارد البشرية

المقصود بها الأفراد وما يمتلكونه من قدرات فكرية ومواهب ومهارات ومعارف اكتسبوها عن طريق التعليم والتكوين أو عن طريق الأقدمية والخبرة في مجال عملهم، وللموارد البشرية أهمية أكبر من العناصر الأخرى لكون الإنسان هو الذي يتدبر ويخطط لمسار التنمية الاقتصادية.

4.3.2. التكنولوجيا

هي الأدوات والوسائل والطرق العلمية للتشغيل والاستخدام التي يمكن استعمالها لأغراض علمية تطبيقية أو التي يستعين بها الإنسان في عمله الفكري أو العضلي (قرين و هبال، 12-13 نوفمبر 2005، صفحة 76). وتعتبر التكنولوجيا من العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية لما لها من دور في رفع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية والاستعمال الأمثل للوقت وتقليص في التكاليف بجميع أصنافها.

3. دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية

للبنوك أهمية بالغة في تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الآليات التالية:

1.3. الائتمان: تقوم البنوك بالائتمان عن طريق ما يلي:

1.1.3. قروض الاستغلال: وهي كثيرة وتتميز بقصر مدتها حيث لا تتعدى في أقصى الحالات سنتين(BOUYAKOUB, 2000, p. 233) ، ومن أهمها: تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، قرض النشاط الموسمي، قروض الاستبدال، التسبيقات على البضائع، التسبيقات على الصفقات العمومية، منح كفالات لصالح المقاولين، كفالة حسن التنفيذ، الخصم التجاري وغيرها من

أنواع الكفالات البنكية.

2.1.3. قروض الإستثمار: تصنف إلى نوعين (لطرش، 2004، صفحة 75):

1.2.1.3. القروض متوسطة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال إضافة إلى مخاطر عدم السداد.

2.2.1.3. القروض طويلة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات لتصل حتى 20 سنة لتمويل الاستثمارات الكبيرة التي لا يكون باستطاعة المؤسسة تمويلها ذاتيا.

3.1.3. قروض الإيجار التمويلي

قرض الإيجار هو تأجير آلات ومعدات أو أية أصول مادية أخرى لمؤسسة تستعملها عن طريق الإيجار، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى ثمن الإيجار وفي نهاية فترة العقد، تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات وهي: طلب تجديد عقد الإيجار؛ شراء هذا الأصل بالقيمة المتبقية؛ إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة(BARREAU & DELAHAYE, 1997) .

4.1.3. قروض الاستهلاك

هي القروض الممنوحة للأفراد بغرض تسهيل شراء السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك النهائي وبزيادة الاستهلاك يزداد الإنتاج، وتتخذ قروض الاستهلاك أشكالا مثل بطاقة الائتمان أو القروض الشخصية لشراء سلع أو خدمات معينة (BERNARD & PETIT-DUTAILLIS, 1993, p. 295).

2.3. الادخار والاستثمار

وهما العمليتان الأساسيتان لسير التنمية الاقتصادية، وفيما يلي مفاهيم أساسية عنهما:

1.2.3. الادخار

من بين أهم الأدوار التي تساهم بها البنوك في تمويل التنمية هي تعبئة الادخار الذي يمكن تقسيمه إلى ادخار اختياري وادخار إجباري، حيث يتمثل الادخار الاختياري في جمع فوائض الدخل عن الاستهلاك من الأفراد، سواء عن طريق الودائع أو بيع السندات المالية. أما الادخار الإجباري يكون عن طريق تجميد العمليات المالية على حسابات العملاء خلال مدة معينة، وتلجأ البنوك إليه في ظروف طارئة مثل نقص السيولة البنكية(VASSELIN., 2014, pp. 205-208) .

2.2.3. الإستثمار

تقوم البنوك باستثمار الودائع والمدخرات المجمعة لديها إما على شكل قروض موجهة مباشرة للمشاريع الاستثمارية في إطار عملية الائتمان وإما عن طريق الاستثمار غير المباشر بشراء سندات وأسهم متداولة في الأسواق المالية، كما يمكن أن تقوم بالاستثمار المباشر بتوظيف الودائع والمدخرات في مشاريع إنتاجية خاصة بها.(VASSELIN., 2014, pp. 209-220).

3.3. تمويل عمليات التجارة الدولية

تلعب التجارة الدولية دورا معتبرا في دفع عجلة التنمية بما تساهم به من تحقيق مداخيل للدولة، وتقوم البنوك بتمويل عمليات التصدير والاستيراد عن طريق تقنيات بنكية يلخص أهمها في الجدول التالي:

جدول رقم (1): تقنيات تمويل التجارة الدولية

تقنيات الأجل القصير	تقنيات مستندية للأجل القصير	تقنيات الأجل الطويل
*عمليات المقايضة	*الاعتماد المستندي	*قرض المورد
*تأكيد الطلبية	*التحصيل المستندي	*قرض المشتري
*الفاكتورنغ		*تمويل الصفقات الجزافية
*خصم الكمبيالة المستندية		*التأجير التمويلي
*التسبيقات بالعملة الأجنبية		
*قروض التمويل المسبق		
*قروض الخزينة المتخصصة		

المصدر: (حفاف، 2021، الصفحات 24-64).

4. دور سوسييتي جنرال-الجزائر في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

سيتم توضيح هذا من خلال العناصر الآتية:

1.4. الانفتاح المالي للنظام المصرفي الجزائري

من أهم ما جاء به قانون النقد والقرض 10/90 هو فتح النظام المصرفي الجزائري للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، لتكييف النظام المصرفي الجزائري مع اقتصاد السوق وتحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها ما يلي (زواوي، 2021، الصفحات 80-81):

- إدخال وظائف وأنشطة على البنوك لتنويع الخدمات المصرفية ورفع مستوى جودتها.

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والبنكي لتفعيل الوساطة البنكية ولتعبئة الموارد المالية وتوظيفها توظيفا جيدا.
- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه لجذب أكبر لرؤوس الأموال الدولية.
- السماح بإنشاء بنوك خاصة أو أجنبية لخلق جو تنافسي بين البنوك وإخراج البنوك العمومية للمواجهة ونقل خبرة البنوك الأجنبية إلى البنوك الجزائرية لجعلها بنفس المستوى التقدمي.

وبموجب هذا القانون جاءت العديد من البنوك الأجنبية للعمل في الجزائر، وهي:

الجدول رقم (2): أهم البنوك الأجنبية المستقرة بالجزائر إلى غاية 2022

بنك البركة الجزائر	أراب بنكنغ كوربورايشن الجزائر
نتكسيس الجزائر	سوسييتي جنرال الجزائر
سيتي بنك الجزائر	أراب بنك بيلسي الجزائر
بينبي باريبا الجزائر	تروست بنك الجزائر
ألجيريا غولف بنك	هاوسينغ بنك فور تراید اند فاينونس
فرنسا بنك الجزائر	كاليون الجزائر
السلام بنك الجزائر	هونغ كونغ شنغهاي بنكنغ كوربورايشن الجزائر

المصدر: (موقع بنك الجزائر، 07/16/ 2022)

2.4. تمويل البنوك الأجنبية للاقتصاد الجزائري

يمكن الحكم على مدى مساهمة البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الجزائري بمقارنتها مع البنوك العمومية، من خلال العنصرين التاليين:

1.2.4. توزيع القروض الموجهة للاقتصاد بين البنوك العمومية والبنوك الأجنبية حسب الأجل

بالاعتماد على بيانات الجدول (1) من الملحق يمكن تمثيل التطور بالأعمدة البيانية وحساب معادلة المستقيم الممثل لخط الاتجاه العام للقروض القصيرة الأجل وللقروض المتوسطة والطويلة الأجل.

شكل رقم (2): تطور حجم القروض قصيرة الأجل للبنوك العمومية والأجنبية للفترة 2016–2021

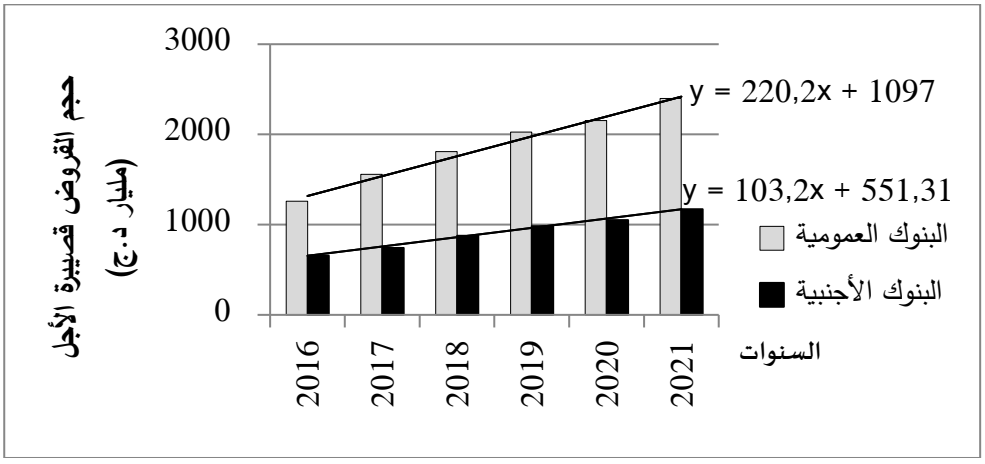

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول (1) من الملحق

شكل رقم (3): تطور حجم القروض المتوسطة والطويلة الأجل للبنوك العمومية والأجنبية للفترة 2016–2021.

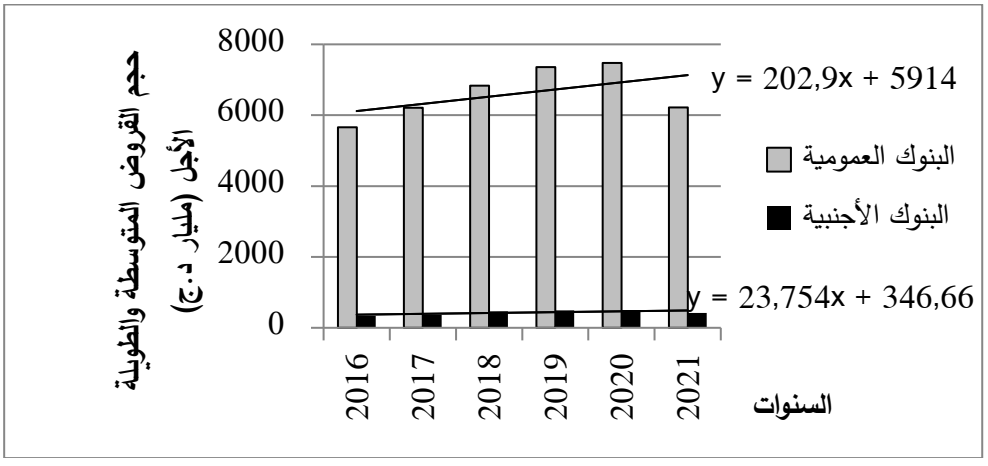

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول (1) من الملحق

من خلال الجدول رقم (1) من الملحق يتبين مدى استحواذ البنوك العمومية على سوق الائتمان المصرفي، حيث خلال الفترة 2016–2021 استحوذت البنوك العمومية على أزيد من 84 % من حجم الائتمان المصرفي. وفيما يخص القروض المتوسطة والطويلة الأجل تتراوح حصة البنوك الأجنبية من التمويل خلال الفترة المعنية بالدراسة مابين 5.60 % و 6.32 % وهي حصة

جد ضئيلة مقارنة بحصة البنوك العمومية التي تتراوح ما بين 93.68 % و 94.4 % ، بينما تتراوح حصة البنوك الأجنبية من الإئتمان فيما يخص القروض القصيرة الأجل ما بين 32.2 % و 34.23 % وهي حصة مقبولة مقارنة بالبنوك العمومية التي تتراوح حصتها ما بين 65.77 % و 67.8 %.

والشكلين البيانيين (2) و (3) أعلاه يوضّحان الفرق الكبير بين البنوك العمومية والبنوك الأجنبية من حيث تطور حجم التمويل القصير الأجل والتمويل متوسط وطويل الأجل خلال الفترة 2016-2021، من خلال عدم توازي خطي الإتجاه العام، حيث يزيد ميل خط الإتجاه العام للقروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف البنوك العمومية عن ميل خط الإتجاه العام للقروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف البنوك الأجنبية بأكبر من مرتين (220.2> 2 × 103.2)، ونفس الملاحظة تنطبق على القروض المتوسطة والطويلة الأجل ولكن بفارق أكبر بين الميلين لخطي الإتجاه العام، حيث يزيد ميل خط الاتجاه العام للقروض المتوسطة والطويلة الأجل للبنوك العمومية بأكثر من 8 مرات عن ميل خط الإتجاه العام للقروض المتوسطة والطويلة الأجل للبنوك الأجنبية (202.9> 8× 23.75) .

ومع هذا التفوق للبنوك العمومية في تمويل الاقتصاد الجزائري، لا ينبغي جحود الدور التمويلي للبنوك الأجنبية للاقتصاد الجزائري، فرغم حصتها السوقية الصغيرة مقارنة بالبنوك العمومية إلا أنه وبمنظور ديناميكي فميل خط الاتجاه العام لقروضها موجب، وهو ما يدل على تزايد حجم قروضها في المدى الطويل ولكن بميل أقل من البنوك العمومية.

2.2.4. توزيع القروض الموجهة للقطاع العام والخاص بين البنوك العمومية والبنوك الأجنبية

وبالإعتماد على بيانات الجدول (2) من الملحق يمكن تمثيل التطور بالأعمدة البيانية وحساب معادلة المستقيم الممثل لخط الاتجاه العام لكل من القروض الموجهة للقطاع العام والقروض الموجهة للقطاع الخاص.

شكل رقم (4): تطور حجم قروض البنوك العمومية والأجنبية للقطاع العام للفترة 2016-2021

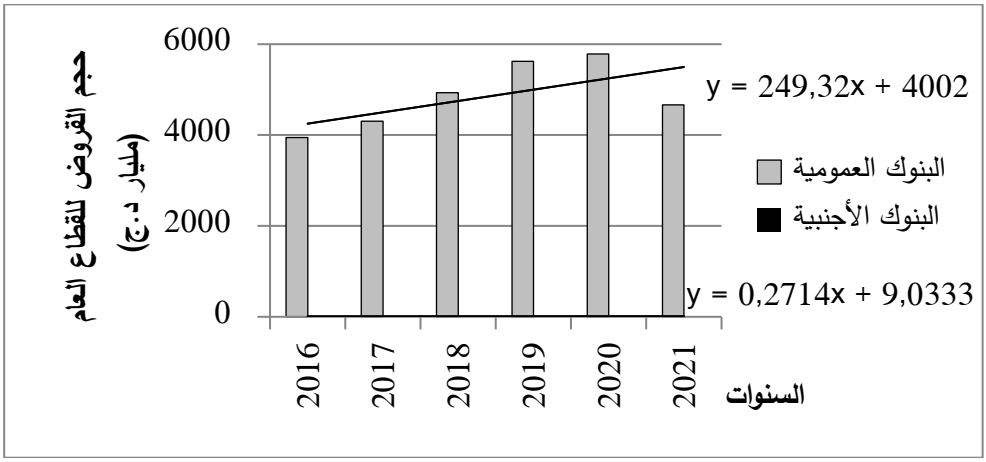

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول (2) من الملحق.

شكل رقم (5): تطور حجم قروض البنوك العمومية والاجنبية للقطاع الخاص للفترة 2016-2021

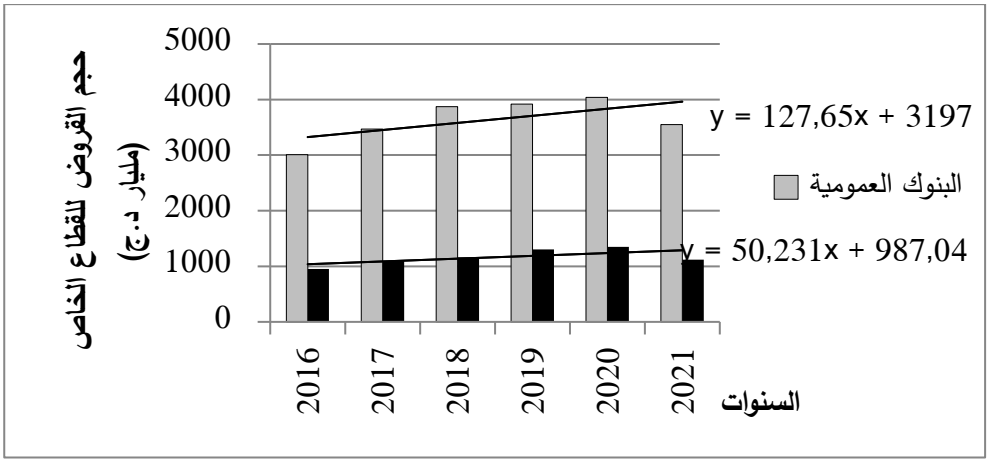

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول (2) من الملحق.

من خلال الشكل البياني (4) يتجلى الغياب الشبه التام للبنوك الأجنبية من تمويل القطاع العام، حيث لا ترى أعمدتها أو بالكاد ترى بالنظر لصغر مبالغ قروضها مقارنة بالبنوك العمومية. حيث تراوح مبلغ القروض خلال الفترة المعنية بالدراسة ما بين 9 مليار د.ج و 11.8 مليار د.ج ، وهذا يمكن تفسيره بخضوع إدارات المؤسسات العمومية لتعليمات الوصاية التي دوما تحثها على التعامل مع البنوك العمومية لما في ذلك من سهولة إعادة الجدولة ومنفعة تعود على القطاع العام.

بينما يظهر الشكل البياني (5) تدخل البنوك الأجنبية مع البنوك العمومية في تمويل القطاع الخاص، حيث بعدما كانت حصتها السوقية في تمويل القطاع العام لا تصل حتى إلى 1 % خلال الفترة المعنية بالدراسة أصبحت تتراوح ما بين 24 % و25 %، لكن بالمنظور الديناميكي ومن خلال ميل خط الاتجاه العام فمساهمة البنوك الأجنبية في تمويل القطاع العام تزداد سنويا بـ 0.271 مليار د.ج بينما تزداد سنويا بـ 50.23 مليار د.ج للقطاع الخاص.

3.4. دور سوسييتي جنرال–الجزائر في تمويل الاقتصاد الجزائري

1.3.4. نبذة تاريخية عن بنك سوسيتي جنرال–الجزائر

أنطلق عمله بالجزائر على شكل مكتب تمثيلي سنة 1987 إلى أن أصبح بنكا منذ 1998 وهو أحد فروع مجمع سوسييتي جنرال الذي تأسس بفرنسا منذ 1864، وهو من أكبر البنوك الأجنبية بالجزائر من حيث عدد الوكالات المنتشرة عبر الوطن، ويقوم البنك بتقديم خدمات بنكية جديدة ومتنوعة. و يقوم ببعض الأنشطة التضامنية كمنح إعانات مالية لبعض الجمعيات المتكفلة بالأطفال المعاقين ذهنيا والمساهمة في تمويل بعض التظاهرات الرياضية والفنية. (SGA, Rapport annuel 2020, 2020, pp. 25-26)،

والجدول التالي يبين تطور عدد وكالاته وحجم عملائه للفترة 2014–2020.

جدول (3): تطور عدد الوكالات وعدد العملاء وعدد العمال لبنك سوسيتي جنرال–الجزائر خلال الفترة 2014–2020

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الوكالات	86	86	87	90	91	91	91
عدد العملاء	355147	378161	413042	455000	455000	230120	226000
عدد العمال	1362	1376	1396	1435	1495	1518	1516

المصدر: Société générale Algérie, Rapports d'activité depuis 2014 jusqu'à 2020

وبالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه يمكن تمثيل انتشار النقاط الممثلة للثنائيات المركبة من عدد الوكالات وعدد العملاء خلال كل سنة ليتم حساب معامل الارتباط بيرسون (r)، ومن ثم الحكم على مدى قوة الارتباط بين تطور عدد الوكالات وتطور عدد العملاء لبنك سوسيتي جنرال الجزائر للفترة 2014–2020.

شكل رقم (6): العلاقة بين تطور عدد وكالات وعدد عملاء سوسيتي جنرال–الجزائر 2014–2020.

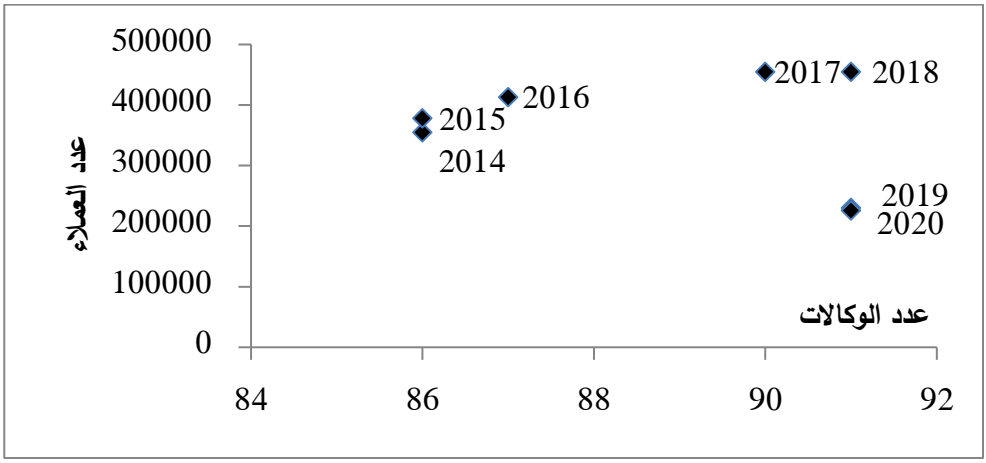

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول (3).

من خلال التمثيل البياني أعلاه لسحابة النقاط الممثلة للثنائيات المركبة (عدد الوكالات، عدد العملاء) لبنك سوسيتي جنرال–الجزائر وحساب معامل الارتباط بيرسون r الذي يساوي (–0.27) يتجلى أنه هناك علاقة تطور عكسية وارتباط ضعيف بين عدد الوكالات وعدد العملاء لبنك سوسيتي جنرال الجزائر خلال الفترة 2014–2020، وذلك راجع إلى التأثير السلبي لوباء كورونا على عدد عملاء البنك خلال العامين 2019 و2020. فإذا تم حساب معامل الارتباط دون احتساب العامين 2019 و2020 يكون معامل الارتباط r مساويا لـ 0.93 وهو ارتباط قوي جدا بعلاقة تطور طردي بين عدد الوكالات وعدد عملاء البنك. وزيادة عدد الوكالات يؤدي بدون شك لزيادة عدد الموظفين وهو ما يظهر كذلك من خلال الجدول رقم 3، حيث إرتفع عدد العمال بأزيد من 11 % خلال الفترة 2014–2020. وتوسيع بنك سوسيتي جنرال–الجزائر لشبكته وزيادة عدد عمّاله إنما يدل على تقبّل البنك لمردوديته من السوق الجزائرية التي تتجه إلى التزايد.

جدول رقم (4): تطور النتيجة الصافية لبنك سوسيتي جنرال–الجزائر خلال الفترة 2014–2020

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النتيجة الصافية (مليار د.ج)	5.1	4.4	5.6	5.3	8.2	5.5	4.4

المصدر: Société générale Algérie, Rapports annuels depuis 2014 jusqu'à 2020.

وبالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه يمكن تمثيل تطور النتيجة الصافية (بعد اقتطاع الضريبة) بالأعمدة البيانية وحساب معادلة المستقيم الممثل لخط الاتجاه العام لتطور النتيجة الصافية خلال الفترة 2014-2020.

الشكل رقم (7): تطور النتيجة الصافية لبنك سوسيتي جنرال-الجزائر خلال الفترة 2014-2020

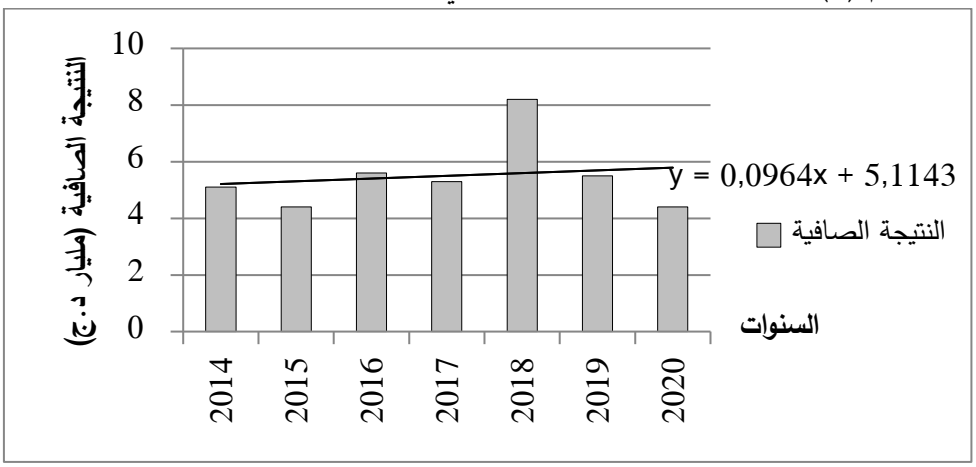

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول (4).

الملاحظ من التمثيل البياني أعلاه ومن خلال ميل خط الاتجاه العام الموجب (0.096) أن النتيجة الصافية للبنك في تزايد بغض النظر عن الانكماش الذي حصل خلال السنوات 2015، 2017 الذي يمكن تفسيره بتحمل مصاريف تهيئة وتوسيع الشبكة من جهة وتقلص عائدات عمليات التجارة الدولية إثر القيود التي فرضت عن عمليات الاستيراد من طرف وزارة التجارة من جهة أخرى. أما تراجع النتيجة خلال السنتين 2019 و2020 فمرده في الأساس لجائحة كورونا، التي أثرت بشكل سلبي على المعاملات البنكية محليا ودوليا. وعليه فإذا تم حساب معادلة خط الاتجاه العام بدون نتيجة سنوات الجائحة (2019-2020) يكون ميل خط الاتجاه العام 0.71 (y=0.71x+3.59)، أي أن النيجة الصافية تتزايد سنويا ب 0.71 مليار د.ج سنويا.

2.3.4. تمويل الاقتصاد

يقوم البنك بتمويل الاقتصاد عن طريق ما يلي:

1.2.3.4. قروض الاستثمار

منذ عدة سنوات وسوسييتي جنرال-الجزائر يساهم بشكل معتبر في تمويل الاقتصاد لزيادة الناتج المحلي الخام وتنمية القطاع الصناعي بالجزائر، وقرار البنك بإنشاء 11 مركزا أعمال يدل

على اهتمامه بالمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء، حيث منح البنك قروض لمشاريع استثمارية تزيد عن 40 مليار د.ج لمختلف القطاعات كقطاع الصناعات الغذائية، الصناعات الصيدلانية والبناء خلال فترة 2014–2020، وهي كلها مشاريع ساهمت في تشغيل أزيد من 10000 عاملا وفيما يلي أمثلة عنها:

الجدول رقم (5): أمثلة عن تمويل سوسيتي جنرال –الجزائر لمشاريع اقتصادية خلال 2020

المشروع	قيمة القرض مليون د.ج
مصنع المشروبات الغازية ببجاية	1060
شركة إنتاجية بالجزائر العاصمة	500
شركة صناعة مواد التنظيف بالبليدة	807

المصدر : Société générale Algérie, Rapport d'activité annuel de 2020 , p :11

2.2.3.4. قرض الايجار

يحتل قرض الإيجار حيزا كبيرا من نشاط بنك سوسيتي جنرال–الجزائر حيث تجاوزت قيمة صفقاته 18.692 مليار د.ج نهاية سنة 2016 ليتجاوز في نهاية 2017 مبلغ 22 مليار د.ج (SGA, Rapport annuel 2020, 2020, p. 12) ، ولولا نقص العتاد المخصص للإيجار (آلات الأشغال العمومية خصوصا) في حظيرة البنك لكان المبلغ أكثر من ذلك، وفي نفس النشاط قبض البنك مبلغ 5304 مليون د.ج من المؤسسات الصناعية و3884 مليون د.ج من أصحاب المهن الحرة خصوصا من القطاع الصحي. وأما خلال 2018 و2019 فقد وصلت صفقات قرض الإيجار لمبلغ 24 مليار د.ج وهذا رغم التأثير السلبي لتوقيف استيراد وتركيب السيارات العامل الذي أدى إلى تقلص صفقات الإيجار إلى 6 مليار د.ج في نهاية 2020 (SGA, Rapport annuel 2020, 2020, p. 12).

3.2.3.4. قروض الاستهلاك (SGA, Rapports annuels: 2016, 2017, 2018, 2019 et 2020, pp. 9,9,10,11,13 respectivement)

يساهم البنك في منح قروض الاستهلاك بأشكال وطرق مختلفة، فقد قام مثلا سنة 2016 بإبرام أزيد من 30 عقدا للشراكة مع مؤسسات إنتاجية عمومية وخاصة، وقام بما يزيد عن 4 آلاف عملية إقراض لتدعيم المنتوج الوطني من جهة، ومساعدة المستهلك الجزائري من جهة أخرى، خاصة عمال الوظيف العمومي في قطاع التعليم والصحة، حيث قدم البنك لكل عميل قروضا تسدد

في مدة أقصاها 5 سنوات تتراوح قيمتها ما بين 8 آلاف د.ج و 500 ألف د.ج لشراء منتجات مصنعة أو مركبة بالجزائر. وفي سنة 2017 منح البنك أزيد من 5 مليار د.ج كقروض استهلاك لحوالي 15000 زبونا محتلا بذلك 35 % من الحصة السوقية لقروض الاستهلاك. وفضلا عن تشجيع استهلاك المنتوج الوطني تحت شعار منتوج بلادي، قدم البنك قروضا عقارية مثل القروض الموجهة لبرنامج السكن الترقوي المدعم (LPA) وقروضا لأشغال التهيئة وتجديد وتحسين السكن، حيث تمكن الزبائن من اقتراض مبالغ تسدد في مدة أقصاها 5 سنوات تتراوح ما بين 150000 د.ج إلى 1500000 د.ج، وذلك حسب متطلبات أشغال الترميم أو التهيئة لديهم. وفي سنة 2018 و2019 قدم البنك ما يزيد عن 6 مليار د.ج وما يزيد عن 9 مليار دج على الترتيب كقروض لشراء السيارات. وفي 2020 قدم البنك ما يزيد عن 4.5 مليار د.ج كقروض استهلاكية، كما قام بتمديد آجال الاستحقاق لقروض الاستهلاك بسبب الحجر الصحي ضد كورونا. وقد بلغت معاملاته المصرفية عبر القنوات الالكترونية خلال الربع الأخير من عام 2021 مبالغ معتبرة نظرًا لسهولة استخدامها في أي وقت على مدار 24 ساعة يوميًا وملاءمتها مع التغييرات في الحياة المهنية المعاصرة مقارنة بالخدمات المصرفية التقليدية. (MECHERI & MELLAH, juin 2022, p. 854).

5. خاتمة

مما سبق في البحث تبين أن فرضية عدم مساهمة البنوك الأجنبية في التنمية الاقتصادية غير صحيحة بالنظر لحجم التمويل الذي تم منحه لكل من القطاع العمومي والقطاع الخاص والمبالغ الممنوحة للأفراد في شكل قروض بمختلف أنواعها فضلا عن المساهمات التطوعية في النشاطات الرياضية والأعمال الخيرية للجمعيات الرياضية والخيرية.

وهذا دون إنكار مساهمتها في خلق مناصب الشغل الدائمة المباشرة لموظفيها ومناصب الشغل غير المباشرة والموسمية المتولدة عن التوسع في قروض الإيجار التمويلي لمختلف القطاعات.

1.5. نتائج البحث: من خلال هذا البحث الذي تركز على الدور التنموي للبنوك الأجنبية في الجزائر مع أخذ بنك سوسيتي جنرال نموذجا للدراسة تم التوصل للنتائج الآتية:

- تستحوذ البنوك العمومية خلال الفترة 2016-2021 على أزيد من 84 % من سوق الائتمان المصرفي. ويعزى هذا التفوق لسببين رئيسيين وهما: سعة شبكتها عبر الوطن وتفضيلها من طرف

المؤسسات العمومية التي تعتبر عملاء من الحجم الكبير.

- تتراوح حصة البنوك الأجنبية من التمويل بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل خلال الفترة 2016-2021 ما بين 5.60% و6.32 %.
- تتراوح حصة البنوك الأجنبية من التمويل بالقروض القصيرة الأجل خلال الفترة 2016-2021 مابين 32.2 % و34.23 %.
- خلال الفترة 2016-2021 كان ميل خط الاتجاه العام للقروض المتوسطة والطويلة الأجل وميل خط الإتجاه العام للقروض القصيرة الأجل الممنوحة من طرف البنوك الأجنبية موجبان وبالتالي فالقروض في تزايد من سنة لأخرى بغض النظر عن حجمها مقارنة بالبنوك العمومية.
- تساهم البنوك الأجنبية في تمويل القطاع العام بنسبة تتراوح ما بين 0.19 % إلى 0.23 % خلال الفترة 2016-2021.
- تساهم البنوك الأجنبية في تمويل القطاع الخاص بنسبة تتراوح ما بين 23 % إلى 25 % خلال الفترة 2016-2021.
- من خلال معامل الارتباط بيرسون باستبعاد أثر جائحة كورونا ($r = 0.93$) بين عدد الوكالات وعدد العملاء لبنك سوسيتي جنرال الجزائر فإن توسيع شبكة سوسيتي جنرال –الجزائر كان له أثر بالغ على زيادة عدد العملاء.
- من خلال ميل خط الاتجاه العام للنتيجة الصافية لبنك سوسيتي –جنرال خلال 2014-2020 فالنتيجة الصافية في تزايد بغض النظر عن الانكماش الذي طال بعض السنوات.
- بغض النظر عن حجم المبالغ فإن بنك سوسيتي جنرال ساهم في تمويل التنمية في الجزائر عن طريق منحه قروض استثمار وقروض استهلاك ساهمت في خلق الثروة وخلق مناصب الشغل.

2.5. مقترحات البحث

- زيادة فتح وكالات جديدة لبنك سوسيتي جنرال في مختلف ولايات الوطن والدوائر بهدف زيادة عدد العملاء والتقرب منهم أكثر فأكثر.
- البحث عن منتجات بنكية جديدة لا تقدمها البنوك العمومية أو تقدمها بمستوى رديء.
- فتح شبابيك تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.
- منح مزيد من الاهتمام للمخاطر القانونية والظروف الصحية العامة إلى جانب المخاطر الأخرى لما لها من آثار فجائية على مردودية البنك.

6. قائمة المراجع

– العقاد مدحت محمد ، (1980)، ***مقدمة في التنمية والتخطيط***، دار النهضة العربية، بيروت.

– القريشي مدحت ،(2007)، ***التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)***، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن.

– بدران أمية، مصطفى حسين ومحمد شفيق،(1995)، ***أبعاد التنمية في الوطن العربي***، دار المستقبل للنشر ، عمان، الأردن.

– حربي محمد عريقات، (1980)، ***مباديء التنمية والتخطيط ألاقتصادي***، (طبعة 1)، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الأردن.

– حفاف وليد ، (2021)، ***تقنيات تمويل التجارة الدولية***، مطبوعة موجهة للطلبة، جامعة قالمة.

– فليح حسن خلف، (2006)، ***التنمية والتخطيط الاقتصادي***، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

– لطرش الطاهر،(2004)، ***تقنيات البنوك***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

– بقة شريف والعايب عبد الرحمان،(31– 12–2008)، ***العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة –حالة الجزائر***، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد4 ، جامعة بسكرة.

– بوضياف ياسين (30–06–2016)، ***التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية***،جامعة الشلف، المجلد 3، العدد 5.

– رجراج الزوهير، (31–12–2013)، ***العنصر البشري وأهميته في التنمية الاقتصادية من خلال مفهوم العلاقات الإنسانية والقيم الاجتماعية في العمل داخل المؤسسة***، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، المجلد4، العدد3.

– زواوي فضيلة، (مارس 2021)، ***أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية***، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجلفة، المجلد 5، العدد 1.

– جمعون نوال، (2005/2004) ، ***التمويل المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية***، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : نقود و مالية، جامعة الجزائر.

– قروف محمد كريم، (2014–2015)، ***أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999–2014***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة تحليل اقتصادي، جامعة باتنة.

- قرين علي وهبال عبد المالك، (12–13 نوفمبر 2005)، ***تسيير الموارد التكنولوجية وتطوير الإبداع التكنولوجي في المؤسسة***، الملتقى الدولي: المعرفة :الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، الجلسة الافتتاحية، الإطار المفاهيمي لاقتصاد و تسيير المعرفة، جامعة بسكرة.

- موقع بنك الجزائر : www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 2022/07/16.

-BARREAU Jean et DELAHAYE Jacqueline, (1997). ***Gestion financière*** , (6 ed), DUNOD , Paris.

- BERNARD Henri et PETIT-DUTAILLIS George, (1993), ***Le Crédit et les banques***, Sirey, Toulouse, France.

- BOUYAKOUB Farouk, (2000), ***L'entreprise et le financement bancaire***, Edition Casbah, Alger.

- VASSELIN Françoise, (2014), ***Économie générale (microéconomie-macroéconomie)***, éditions ESKA, Paris.

- MECHERI Imane et MELLAH Wieme,(Juin 2022), ***L'impact de l'utilisation des services électroniques sur le positionnement des institutions financières - étude de cas de Société Générale Algérie***, Journal d'études en économie et management (مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال), Université de Tebessa, Volume: 05, Numéro: 01.

- Banque d'Algérie, ***Rapports annuels: 2016,2017,2018,2019,2020 et 2021.***

- Société générale Algérie, ***Rapports annuels: 2014,2015,2016,2017,2018,2019 et 2020***.

7. الملاحق

الجدول (1): القروض الموجهة للاقتصاد من البنوك العمومية والبنوك الأجنبية حسب الأجل خلال الفترة 2016–2021.

السنوات	القروض قصيرة الأجل	البنوك العمومية	البنوك الأجنبية	القروض متوسطة وطويلة الأجل	البنوك العمومية	البنوك الأجنبية	مجموع القروض الممنوحة	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الأجنبية
2016	**1914.2**	1259.1	% 65.77	655.1	% 34.23	338.2	**7909.9**	% 87.4	% 12.6
2017	**2298**	1558.2	% 67.8	739.8	% 32.2	368	**8880**	% 87.5	% 12.5
2018	**2687.1**	1810.3	% 67.37	876.8	% 32.63	460	**9976.4**	% 86.6	% 13.4
2019	**3011.1**	2027.6*	% 67.33	983.5*	% 32.67	493.6*	**10857.9**	% 86.4	% 13.6
2020	**3203.7**	2154.1*	% 67.23	1049.6*	% 32.77	501.1*	**11182.3**	% 86.1	% 13.9
2021	**3570.1**	2399.8*	% 67.21	1170.3*	% 32.79	417.9*	**10202.9**	% 84.4	% 15.6

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية

*: بيانات السنوات 2019، 2020 و2021 المتعلقة بالقروض المقدمة من قبل البنوك العمومية والأجنبية سواء القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل هي تقديرية من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات السنوات السابقة بناء على تقارير بنك الجزائر.

الجدول (2): القروض الموجهة للقطاع العام والخاص من البنوك العمومية والبنوك الأجنبية للفترة 2016–2021 .

السنوات	قروض موجهة للقطاع العام	البنوك العمومية		قروض موجهة للقطاع الخاص	البنوك الأجنبية	
2016	**3952.2**	3943.2	% 99.77	**3957.1**	% 0.23	9	949.7	% 76	3007.4	% 24
2017	**4311.3**	4302.3	% 99.79	**4568.3**	% 0.21	9	1096.3	% 76	3472	% 24
2018	**4943.6**	4933.8	% 99.8	**5032.2**	% 0.20	9.8	1157.4	% 77	3874.8	% 23
2019	**5636**	*5624.2	% 99.79	**5221.3**	% 0.21	*11.8	*1305.3	% 75	*3916	% 25
2020	**5792.7**	*5781.7	% 99.81	**5389**	% 0.19	*11	*1347.2	% 75	*4041.8	% 25
2021	**4672**	*4662.7	% 99.8	**4672**	% 0.20	*9.3	*1121.2	% 76	*3550.8	% 24

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية

*: بيانات السنوات 2019، 2020 و2021 المتعلقة بالقروض المقدمة من قبل البنوك العمومية والأجنبية سواء للقطاع العام أو للقطاع الخاص هي تقديرية من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات السنوات السابقة بناء على تقارير بنك الجزائر.